

(قرار رقم ٣٠ لعام ١٤٣٨ هـ)

الصادر من لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية

بشأن الاعتراض المقدم من المكلف / شركة (أ)

برقم (٣٥/١٧)

على الربط الزكوي الضريبي عن الأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠٠٩م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:-

في يوم الثلاثاء ١٢/٢٨/١٤٣٨ هـ اجتمعت لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية بالرياض للبت في الاعتراض المقدم من المكلف / شركة (أ) على الربط الزكوي الضريبي عن الأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠٠٩م المعاد للجنة من الهيئة العامة للزكاة والدخل بخطابها رقم ١٦/٢٥٩٦٧/١٤٣٨ هـ وتاريخ ١٤٣٨/٩/٦ هـ المتضمن مصادقة معالي وزير المالية على قرار اللجنة الاستئنافية الضريبية رقم (١٧٣٧) لعام ١٤٣٨ هـ (الجانب الزكوي) المؤيد لاستئناف المكلف على قرار هذه اللجنة رقم (١٧) لعام ١٤٣٥ هـ - القاضي برفض اعتراض المكلف على بند التأمينات الاجتماعية لعام ٢٠٠٨م للحيثيات الواردة بالقرار - وإعادة اللجنة للنظر في تحديد عام الاستئناف.

وحيث قضت لجنة الاستئناف بقرارها المشار إليه في البند الثاني المتضمن "إعادة طلب المكلف حسم بند التأمينات الاجتماعية للجنة الابتدائية للنظر في تحديد عام الاستئناف".

وحيث إن هذه اللجنة نظرت في الاعتراض المشار إليه من الناحية الموضوعية من واقع ملف القضية وما قدمه الطرفان من مذكرات، واستنفذت ولايتها عليه، وطبقاً للقواعد المقررة في مبادئ الاستئناف وحيث نصت المادة (٢/١٩٠) من نظام المرافعات الشرعية على "..... وتحكم بعد سماع أقوال الخصوم في طلب الاستئناف أو طلب التدقيق - إذا رأت النظر فيه مرافعة - بتأييد الحكم أو نقضه كلياً أو جزئياً وتحكم فيما تُقضى"، وحيث إن لجنة الاستئناف نقضت البند من الناحية الموضوعية فإن عليها طبقاً لما أشير إليه أعلاه التصدي له والحكم فيه وعدم إعادته لهذه اللجنة، مما ترى معه اللجنة عدم النظر في هذا البند لسابقة الفصل فيه

والله ولي التوفيق،،،